

القطاع الخاص الإيراني يعلن استعداده للمشاركة في عملية إعادة إعمار سوريا

مباحثات إيرانية - سورية لإنجاز مشروع إتفاقية التعاون الإقتصادي الإستراتيجي



الرئيس السوري يؤكد ضرورة حضور الشركات الإيرانية في مشاريع إعادة الإعمار

المستثمرين وبحضور الجانبين السوري والإيراني، مؤكداً وجوب التنسيق وتعزيز الجهود بين البلدين. وقال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري، خلال الجلسة، أن البلدين الشقيقين لديهما إرادة حقيقية وعزم كبير على تطوير العلاقات الاقتصادية، مشيراً إلى أن المجال الاقتصادي في التعاون بين البلدين يجب أن يحظى بالأولوية وخاصة فيما يتعرض له البلدان من إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب للنيل من إمكانيتهما. وقال الخليل: (يجب تطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية والمصرفية والمالية بما يسهم في التنمية الاقتصادية على مستوى البلدين وتعمل على تحقيق تسهيل وتنمية في التبادل التجاري بما يحقق انسياب البضائع بينهما). وأضاف: (نعول على دور كبير للشركات الإيرانية وإمكانياتها في إعادة الإعمار في سورية ويجب أن يحظى التعاون المصرفي باهتمام خاص لأنه ضروري للتعاون التجاري والاستثماري). هذا وأكد الرئيس السوري بشار الأسد

الوفاء/وكالات- عقدت في العاصمة الإيرانية طهران، أمس الأحد، جلسة مباحثات اقتصادية بين وزير الطرق وبناء المدن الإيراني رئيس الجانب الإيراني في اللجنة الاقتصادية الوزارية بين سورية وإيران محمد إسلامي، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل رئيس الجانب السوري في اللجنة الاقتصادية الوزارية المشتركة. وتم خلال الجلسة بحث سبل تطوير وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين الصديقين والتوصل إلى توافق بشأن مشروع إتفاقية التعاون الاقتصادي الإستراتيجي طويل الأمد. وأكد وزير الطرق وبناء المدن الإيراني ان إيران وسورية ستواصلان بعزم محاربة الإرهاب ودمره، مشيراً إلى أن العلاقات الوثيقة بين البلدين تساعد على استقرار وأمن المنطقة. وأعرب إسلامي عن أمله بإنجاز الإتفاقية وإعدادها بشكل نهائي، وقال: ان (من أهم ضروريات هذه الإتفاقية تحفيز القطاع الإيراني للعمل في سورية.. ويجب علينا تسيير الخط الأنثامي لتسهيل قدوم القطاع الخاص الإيراني إلى سورية). وأشار إسلامي إلى أنه من المقرر عقد مؤتمر تتم فيه دعوة الشركات الإيرانية

الاقتصادية وهو ما يشكل بدء حركة كبرى لتنمية النشاطات التجارية بين البلدين والتمهيد لنشاطات القطاعات الخاص في سوريا أكثر مما مضى.

وفي هذا السياق، قال السفير الإيراني لدى دمشق جواد ترك آبادي: ان العلاقات بين البلدين عريقة وتاريخية وان شعبي البلدين يرتبطا بأواصر حضارية عريقة على مدى التاريخ. واعتبر ان هذه العلاقات تبلورت اليوم في إطار إتفاقات وصفقات مستمرة بين البلدين، معرباً عن ثقته بأن الشعب والساسة السوريون يرحبون بالأيرانيين المتوجهين الي بلدهم، كما ان السفارة الإيرانية فتحت أبوابها أمامهم. من جهته، أعلن رئيس غرفة التجارة الإيرانية، غلام حسين شافعي، استعداد القطاع الخاص الإيراني للمشاركة في عملية إعادة البناء والإعمار في سوريا. وفي تصريح أدلى به خلال الملتقى، قال شافعي: ان هذه اللقاءات والزيارات تبين بالتأكيد العمق الاستراتيجي للعلاقات الثنائية بين إيران وسوريا وتثبت الإرادة الجدية لمسؤوليها لتنمية التعاون الشامل بينهما. وأعرب عن سروره لانتصارات الأخيرة التي تحققت في سوريا ضد اراييبي (داعش). وأضاف: نأمل بان تشكل هذه الانتصارات لبسما لجراح وآلام الشعب السوري.

مساعد رئيس منظمة الطيران المدني:

إيران لها اليد الطولى في متابعة الحظر على الصناعات الجوية

أعلن مساعد رئيس منظمة الطيران المدني الإيراني، آرش خدائي، عن المتابعة القانونية لرفع الحظر المفروض على الصناعات الجوية: مصرحاً: نحن لدينا اليد الطولى من الناحية القانونية في الصعيد الدولي لمتابعة هذا الأمر. وأكد خدائي، أمس الأحد، ان الحظر غير قانوني؛ مبيناً انه من الناحية القانونية فان الإجراء الأمريكي غير مقبول وأحادي الجانب ويخالف القرارات والأعراف الدولية، كما يتعارض مع المواثيق الدولية للملاحة الجوية. وفي إشارة الى المساعي الرسمية المبذولة لمتابعة موضوع الحظر، قال خدائي: لقد أجرينا الاتصالات والمفاوضات مع العديد من مسؤولي الملاحة الجوية للدول الأعضاء في ميثاق شيكاغو، وكذلك لجنة النقل الأوروبية والأمين العام ورئيس لجنة (ايكافو). وأضاف: كانت نتائج المفاوضات هذه جيدة حيث أبدى الجميع تأييده لمواقف إيران القانونية. وأشار خدائي الى قرار محكمة لاهاي لصالح إيران وحكمها الصادر في إدانة الحظر الجوي؛ مبيناً ان هذا القرار كان مؤثراً في حل المشكلة ودعم الموقف الإيراني لدى المحافل القانونية الدولية والملاحية، مما جعل الولايات المتحدة تنكر أنها فرضت حظراً في مجالات السلامة والملاحة الجوية والأغذية والأدوية.

في الأشهر الثمانية الماضية

صناعات التعدين والمعادن في مقدمة الصادرات الإيرانية إلى تركيا

أظهر استعراض التجارة بين إيران وتركيا، خلال الأشهر الثمانية حتى نوفمبر من هذا العام، أن قطاع التعدين والمعادن استحوذ على حصة تزيد على ٤٠٠ مليون دولار وبأكثر من ٤٥٪ من صادراتنا. ووفقاً لتقرير صادر عن وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إرنا) أمس الأحد، فان دراسة إستقصائية للإحصاءات الجمركية تظهر أن إيران صدرت ١٣٣١ ٤٤١ طناً من المنتجات المعدنية والتعدينية قيمتها أكثر من ٤٠٤ ملايين و٦٠٩ آلاف دولار لتركيا. ومن السلع المصدرة الى تركيا: أنواع الحجر والمنتجات ذات الصلة، أنواع الفروسليلس، أنواع منتجات الفخار والطوب والسيراميك والبلاط ومسحوق الألومينا والفحم وفحم الكوك وسلسلة منتجات الألمنيوم وسلسلة التيتانيوم والزنك والرصاص والإسمنت والكروم والموليبدينوم. ومن المنتجات الأخرى التي صدرتها إيران الى تركيا خلال نفس الفترة: سلسلة الصلب ومنتجات الصلب ذات الصلة وغيرها من منتجات التعدين والمعادن والصناعات المعدنية والمعادن النفيسة والأحجار الثمينة (الذهب والفضة وغيرها) والنحاس والميكا والتيلك. ويدراسة أداء الأشهر الثمانية من العام الحالي، وبلغت صادرات سلسلة الزنك ٣٨٧ ألف طن بقيمة أكثر من

١١٠ ملايين و٩١٠ آلاف دولار وكانت أعلى حصة خلال هذه الفترة، وبعدها ارتفعت سلسلة منتجات الألمنيوم بنسبة ١٧٢ ألف طن بقيمة أكثر من ٨٥ مليون دولار، وسلسلة الفولاذ والصلب المرتبطة باكثر من ٧٤٨ ألف طن بقيمة ٧٤٨ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، كانت المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (الذهب والفضة وغيرها) التي بلغت حصة أكثر من ٧ ملايين دولار خلال الفترة المذكورة والأقل حصة بين باقي المعادن. واستناداً إلى الإحصائيات، شكلت واردات البلاد من المنتجات المعدنية من تركيا في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام نسبة ١٢٪ من حجم التجارة. وبلغت سلسلة منتجات الصلب المستوردة من تركيا خلال الأشهر الثمانية من هذا العام أكثر من ٦٢ ألف طن بقيمة أكثر من ٥٣٦ مليون دولار، والتي كانت أعلى حصة. بالإضافة إلى ذلك، كان استيراد الزنك من تركيا خلال الفترة قيد الاستعراض أكثر من ٨٢٨ ألف طن بقيمة ٢٣٢ مليون دولار، وصناعة المعادن التي يبلغ حجمها أكثر من ٤٦٧ ألف طن بقيمة أكثر من ١٤٧ مليون دولار في المرتبة الثانية والثالثة من حيث قيمتها. وبلغ حجم التجارة بين إيران وتركيا في ١٠ أشهر من عام ٢٠١٨ (الأول من يناير إلى الأول من نوفمبر) أكثر من ٨٢ مليار دولار.

مساعد وزير الصناعة؛ الميزانية الجديدة تتضمن فرصاً إيجابية لدعم الإنتاج المحلي

أكد مساعد وزير الصناعة والتعدين والتجارة، فرشاد مقيمي، ان مشروع الميزانية للعام الإيراني القادم (يبدأ في ٢١ مارس ٢٠١٩) يتضمن آليات وفرصاً مناسبة وإيجابية لدعم الإنتاج المحلي وتطوير وصيانة الصناعات وزيادة الإنتاج داخل البلاد. جاءت تصريحات مساعد وزير الصناعة ومراسل وكالة أنباء (إرنا) يوم السبت، موضحاً ان مشروع الموازنة الجديدة تولي أهمية كبيرة الى صيانة وتشغيل المؤسسات الصناعية الوطنية وتطوير هذه المراكز بهدف زيادة الإنتاج المحلي. وأضاف مقيمي: ان التقديرات تشير الى استمرار الحظر خلال العام القادم أيضاً؛ بما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة واتاحة الفرص للحكومة كي تقرر بعض التغييرات في مجال الأرقام والأعداد المحددة ضمن الميزانية القادمة وبما يسهم في معالجة الظروف المستقبلية. وأشار مساعد وزير الصناعة الى أن الموازنة الجديدة شهدت تغيرات إيجابية مقارنة بميزانية العام الماضي لدعم المنشآت الصناعية المحلية، من خلال تشكيل صناديق الدعم وتقديم المساعدات المالية وتخصيص الاعتمادات المصرفية لمساعدة الصناعات المنجمية في إيران. علماً ان رئيس الجمهورية حجة الإسلام حسن روحاني قدم في ٢٥ ديسمبر الحالي مشروع الميزانية الجديدة الى مجلس الشورى الإسلامي ليتم المصادقة عليه.

لجنة الأمن القومي تدرس علاقات طهران الاقتصادية مع بغداد ودمشق

قال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي، ان اللجنة درست في جلستها عصر الأحد العلاقات الاقتصادية مع العراق وسوريا. وأضاف حشمت الله فلاحت بيشة، في مقابلة مع (إرنا): ان كل مرحلة من مراحل التطور في الدول لها عوامها وظروفها الخاصة؛ وعلى سبيل المثال كان في السابق عدد قليل من اللاعبين على الساحة العراقية؛ لكن الآن هناك العديد من الجهات الفاعلة في الساحة الاقتصادية لهذا البلد. وتابع: حتى بعض الدول التي لعبت دوراً سلبيًا في الساحة العسكرية والسياسية العراقية، مثل تركيا والسعودية أصبحت من بين المنافسين الاقتصاديين الجادين لإيران. وأوضح رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي ان اللجنة درست في جلستها الإنجازات الاقتصادية لإيران في هذين البلدين.

ملاحم الإصطاف أمام «الدولار» تلوح في الأفق



انتصار الثورة الإسلامية وشهدنا كيف تمكنت من تحقيق أهدافها والمضي قدماً نحو التطور

ميزان المنتجات الزراعية الإيرانية يسجل فائضاً بنسبة ٦٠٪ خلال العام الحالي

قال المدير العام لمركز تنمية الصادرات بوزارة الجهاد الزراعي شاهرخ شجري: ان الميزان التجاري للمنتجات الزراعية سجل فائضاً بنسبة ٦٠ بالمئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي (حسب التقويم الإيراني، الذي بدأ في ٢١ مارس ٢٠١٨). وفي تصريح له يوم السبت خلال الاجتماع المشترك للجنة الزراعة وتكنولوجيا المعلومات بمقر غرفة الصناعة والتعدين والزراعة الإيرانية، قدم شجري تقريراً حول إحصائيات صادرات واستيراد المنتجات الزراعية. وأوضح ان ميزان المنتجات الزراعية خلال هذه الفترة حقق فائضاً بنسبة ٧ بالمئة من حيث الوزن و٣٥ بالمئة من حيث القيمة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتابع: ان حجم صادرات المنتجات الزراعية بلغ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي ٤ آلاف و٥٨٠ ألف طن وبما يعادل ٤٦٦ مليار دولار، يسجل زيادة بنسبة ٢٠ بالمئة من حيث الوزن، و١٦ بالمئة من حيث القيمة في هذا الخصوص. وفي إشارة الى حجم استيراد البلاد لهذه المنتجات خلال الأشهر الثمانية الأولى لهذا العام، أعلن شجري عن استيراد ١٢ ألفاً و٨٠٠ طناً وبما يعادل ٨٦٦ مليار دولار من المنتجات الزراعية؛ مبيناً ان ذلك يشير الى انخفاض بنسبة ١٢ بالمئة من حيث الوزن و٧ بالمئة من حيث قيمة السلع المستوردة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ملاحم الإصطاف أمام «الدولار» تلوح في الأفق

بات الدولار آلية تستخدمها الولايات المتحدة كسلاح لفضح هيمنتها على دول العالم، بل ممارسة الضغط على بعضها كي ترغمها على مواكبة سياسات واشنطن، حيث حذرت حتى حلفائها الأوروبيين من مغبة التعاون الاقتصادي مع إيران خاصة تسديدهم ثمن النفط الإيراني بالدولار. وفي الوقت الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على التوصل الى آليات لمواصلة التعاون مع إيران وإيجاد حلول بديلة لالاتصاف على الحظر الأمريكي ضد إيران، تسعى طهران لمنح الأوروبيين فرصة لكي ينجحوا في تحقيق أهدافهم وتمكن طهران من الانتفاع من المصالح المترتبة على الاتفاق النووي. وفي هذه الأثناء ورغم محاولات أمريكا لعرقلة انتفاع إيران من المصالح المترتبة على الاتفاق النووي، تعمل طهران على شق الطريق نحو الأمام. وفي سياق متصل، هناك جهود من قبل بعض دول العالم وعلى رأسها روسيا

والاتحاد الأوروبي، كما سبقت وقد أعلنت روسيا بصراحة أنها اتفقت مع تركيا على استخدام عمليتي البلدين في صفقة منظومة صواريخ (أس-٤٠٠). وعلى خطى روسيا وتركيا، أعلنت الصين أنها ستدفع ثمن وارداتها من النفط الإيراني (بالْيوان). والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذه الأجواء هو: هل بدأت حركة مناهضة للدولار الأمريكي بقيادة الدول العظمى بما فيها الصين وروسيا؟ هل تتوحد كل من إيران وروسيا والصين والهند وتركيا ضد هيمنة أمريكا الاقتصادية؟ نحو تحقيق مزيد من التقدم والتطور في مختلف المجالات في ظل الحظر المفروض عليها، علينا أن نتذكر بان الحظر الأمريكي ليس بالحدث الجديد، بل عاشت إيران ولا تزال الحظر الأمريكي على مر أربعين عاماً تلى

صادرات إيران غير النفطية تتخطى ٣٣ مليار دولار في ٩ أشهر

أعلنت دائرة الجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في تقرير لها، انه تم تصدير ٨٦ مليوناً و٩٤٠ ألف طن من السلع غير النفطية بقيمة ٣٣ ملياراً و٣٥٨ مليون دولار خلال الشهور التسعة الأخيرة من العام الجاري (بدأ في ٢٠ مارس ٢٠١٨)، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة ٥٤٪ مقارنة بهذه الفترة من العام الفائت. وجاء في التقرير: ان حجم استيراد السلع خلال هذه الفترة بلغ ٣٣ مليوناً و٨٧١ ألف طن بقيمة ٢٢ ملياراً و٦٢٠ مليون دولار، مما شهد تراجعاً في حجمه وقيمه بنسبة ١٣٢٧٪ و١٥٩٪ على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وشكلت السوائل الغازية والغاز الطبيعي والبروبان والسائل والميثانول والزيوت الخفيفة معظم ما تم تصديره. وتصدر العراق قائمة مستوردي السلع غير النفطية الإيرانية خلال الشهور التسعة الأخيرة، حيث تم تصدير ٦ مليارات و٩٢٩ مليون دولار من السلع إليه، تلتها الصين باستيرادها ٦ مليارات و٧٤٩ مليون دولار لتأتي الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث، حيث بلغت قيمة استيرادها من السلع الإيرانية خمسة مليارات و١٣٤ مليون دولار، ثم أفغانستان وتركيا حيث بلغت قيمة استيرادها من السلع الإيرانية ٣٣٧ مليون دولار ومليار و٩١٢ مليون دولار على التوالي.